

# اتفاقيات اقتصادية توسع الشراكة الاستراتيجية الصينية الإماراتية

## الطاقة والتكنولوجيا والتبادل التجاري تستأثر بمعظم الاتفاقيات الموقعة

### إعمار تنفذ مشروعاً في بكين بقيمة 11 مليار دولار

بكين - أبرمت شركة إعمار العقارية الإماراتية، أمس، اتفاقية مع مطار بكين داشينغ الدولي لتنفيذ مشروع بقيمة تقدر تكلفته بنحو 11 مليار دولار يتضمن تشييد منشآت سكنية وترفيهية.

ويأتي عقد الصفقة في سياق الزيارة، التي يقوم بها ولي عهد أبوظبي الشيخ محمد بن زايد آل نهيان إلى بكين لترسيخ الشراكة مع الصين في شتى المجالات الاقتصادية. وذكرت وكالة أنباء الإمارات أن المشروع سيقام على مساحة تبلغ 5 كيلومترات مربعة من المطار البالغ مساحته 50 كيلومتراً مربعاً.

ونسبت الوكالة لرئيس مجلس إدارة الشركة محمد العبار قوله في تصريح خاص لها من العاصمة بكين إن "تنفيذ المشروع سيستغرق عشر سنوات ويتضمن مشاريع سكنية ومرافق ترفيهية".

وأشار إلى أن تنفيذ شركة إماراتية للمشروع يدل على الثقة التي تحظى بها الشركة وهو أمر يدعو إلى التفاؤل.

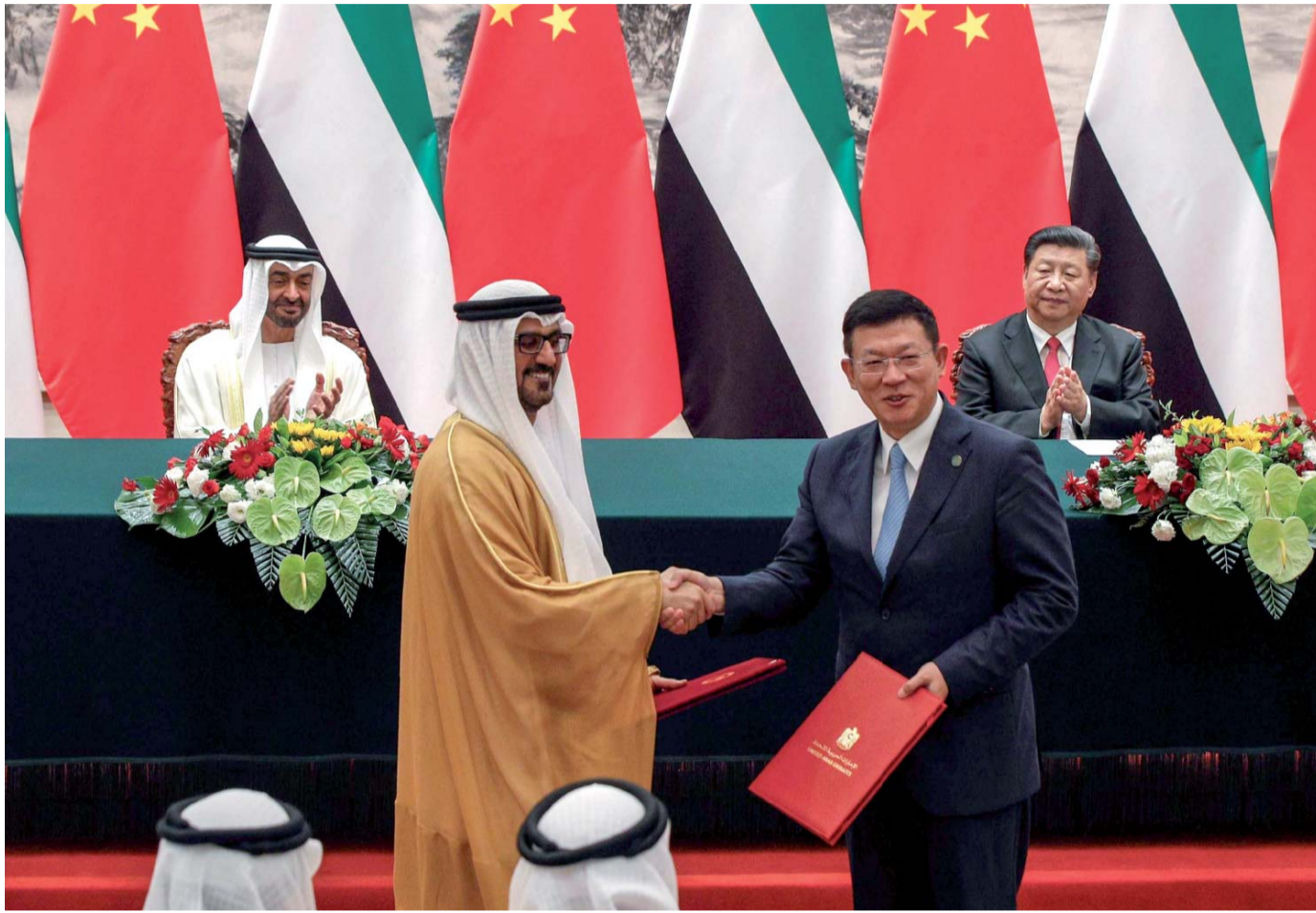
وأوضح أن فوز إعمار بتنفيذ المشروع يعد أيضاً إشارة واضحة إلى العلاقة المتميزة بين الإمارات والصين.

وأبدى أمه في أن تشكل هذه الاتفاقية بداية لفتح فرص جديدة في السوق الصينية التي تعد الأضخم على مستوى العالم.

وافتححت الشركة على هامش الحدث مكتباً في بكين هو الأول من نوعه لها هناك بهدف تعزيز نشاطها في الصين.

ويقول خبراء إن الخطوة تعزز من مكانة الشركة، التي تتخذ من دبي مقراً لها، خاصة وأنها تمتلك خبرات استثنائية في قطاعات التطوير العقاري ومراكز التسوق وتجارة التجزئة والضيافة والترفيه، ما جعلها من بين الشركات قيمة واحتراماً في العالم.

وأعلنت إعمار، في يوليو من العام الماضي، عن توسعها نحو الصين بالترافق مع زيارة الرئيس الصيني شي جين بينغ حينها إلى الإمارات.



افتتاح الشراكة الاستراتيجية على آفاق جديدة

واعتبرت الصين مصدراً لنحو 27 بالمائة من إجمالي واردات الإمارات من دول قارة آسيا. كما أنها تأتي في المرتبة 11 على مستوى العالم في استقبال الصادرات غير النفطية وكذلك في سلع إعادة التصدير من الإمارات.

ولفت المنصوري إلى أن بلاده ضمن قائمة أهم 25 دولة في استقبال الصادرات الصينية والأولى عربياً حيث تستحوذ على 29 بالمائة من إجمالي الصادرات الصينية للدول العربية.

كما تعد الإمارات الشريك التجاري الأهم عربياً للصين حيث تستحوذ على 26 بالمائة من إجمالي التجارة الخارجية غير النفطية بين بكين والدول العربية.

وأوضح أن الإمارات، التي تحتضن نحو 4 آلاف شركة صينية، تستحوذ على 36 بالمائة من صادرات الصين من سلع

واعتبرت الصين مصدراً لنحو 27 بالمائة من إجمالي واردات الإمارات من دول قارة آسيا. كما أنها تأتي في المرتبة 11 على مستوى العالم في استقبال الصادرات غير النفطية وكذلك في سلع إعادة التصدير من الإمارات.

ولفت المنصوري إلى أن بلاده ضمن قائمة أهم 25 دولة في استقبال الصادرات الصينية والأولى عربياً حيث تستحوذ على 29 بالمائة من إجمالي الصادرات الصينية للدول العربية.

كما تعد الإمارات الشريك التجاري الأهم عربياً للصين حيث تستحوذ على 26 بالمائة من إجمالي التجارة الخارجية غير النفطية بين بكين والدول العربية.

وأوضح أن الإمارات، التي تحتضن نحو 4 آلاف شركة صينية، تستحوذ على 36 بالمائة من صادرات الصين من سلع

المستقبل بعد أن حققت قفزات كبيرة خلال السنوات الأخيرة.

وأكد المنصوري أن الصين تمثل الشريك التجاري الأهم للإمارات في التجارة غير النفطية حيث تستحوذ على 9.7 بالمائة من إجمالي التجارة غير النفطية للإمارات خلال العام الماضي بقيمة تتجاوز 43 مليار دولار.

16 اتفاقية أبرمت خلال زيارة ولي عهد أبوظبي للصين لترتفع إلى أكثر من 50 اتفاقية منذ 2010

وتشير الأرقام إلى أن التجارة الخارجية غير النفطية للإمارات مع الصين خلال العام الماضي شكلت ما نسبته 16 بالمائة من إجمالي التجارة الخارجية غير النفطية للإمارات مع دول قارة آسيا.

دخلت الشراكة الاقتصادية الصينية الإماراتية مرحلة جديدة بتوقيع عدد من الاتفاقيات خلال زيارة ولي عهد أبوظبي الشيخ محمد بن زايد آل نهيان إلى بكين في مجالات الطاقة والتكنولوجيا والذكاء الصناعي والإنشاءات، التي ستعزز صداقة الإمارات لشركاء الصين التجاريين في المنطقة العربية.

بكين - استأثرت المجالات الاقتصادية بمعظم الاتفاقيات، التي تم إبرامها، أمس، في بكين بين الإمارات والصين، في خطوة جديدة يراهن عليها البلدان لتعزيز شراكتها الاستراتيجية الشاملة في هذا المضمار.

ووقع الطرفان 16 اتفاقية تركزت في مجالات تكريس النفط والطاقة الذرية والتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي والسياحة والإنشاءات والتبادل التجاري، إلى جانب التعليم والتعاون العسكري.

وجرى توقيع الاتفاقيات بحضور الرئيس الصيني شي جين بينغ والشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، الذي يزور بكين حالياً.

ويؤكد اقتصاديون أن الإمارات تنظر إلى الصين باعتبارها حليفاً استراتيجياً وطرفاً أساسياً في معادلة تحقيق الانتعاش الاقتصادي والاستقرار والاستثمار الأمثل لمواردها.

كما أن هذا التقارب ينسجم مع خطط الصين في أن تكون الإمارات إحدى البوابات التجارية الرئيسية لها في مبادرة الحزام والطريق الجديد لربط آسيا بأفريقيا وأوروبا.

ونسبت وكالة أنباء الإمارات لوزير الاقتصاد سلطان المنصوري قوله إن "العلاقات بين الإمارات والصين تمثل نموذجا يحتذى للتعاون البناء القائم على الاحترام وتحقيق المصالح المشتركة".

وأكد أن المرحلة المقبلة ستشهد تعزيز التعاون في المجالات المهمة للبلدين والتي تخدم الأجندة التنموية فيهما ومنها الطاقة المتجددة والفضاء واقتصاد المعرفة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة وغيرها من القطاعات الهامة والتبوية.

وأوضح أن هناك مشاريع ضخمة في قطاعي البنية التحتية والخدمات اللوجستية جاري تنفيذها ضمن خطط التعاون المشترك، بالإضافة إلى المشاريع التنموية لمبادرة الحزام والطريق.

ومن بين الاتفاقيات التي ستعزز الشراكة بين البلدين تلك التي وقعتها

# السعودية تطلق محركات جديدة لتنمية قطاع الإسكان

## الصندوق السيادي يعزز محفظة التمويل لتسهيل قروض المواطنين

على مدى السنوات الخمس المقبلة لإعناش قطاع الإسكان في البلاد الذي مر بمرحلة ركود.

وتواصل الشركة منذ تأسيسها في عام 2017 جهودها الدؤوبة لتحفيز عملية تطوير سوق التمويل العقاري السكني، فضلاً عن توحيد المعايير المتبعة داخل القطاع وتطوير أفضل الممارسات.

1.2 مليون مواطن من أصل 21 مليون مواطن يحتاجون مساعدة الحكومة لامتلاك مسكن

كما تتطلع الشركة إلى استثمار الفرص في السوق المحلية من خلال العديد من الإصدارات المتاحة لها طيلة هذا العام بعد أن أطلقت في ديسمبر الماضي برنامج "صكوك" بقيمة 2.93 مليار دولار.

وعلى مدى السنوات، التي سبقت الإعلان عن برنامج الإصلاح في أبريل، 2016 أنفقت السعودية عشرات المليارات من الدولارات لحل مشكلة الإسكان لكن البيروقراطية وصعوبة الحصول على الأراضي اللازمة للمشاريع حالت دون توفير القدر الكافي من الوحدات السكنية في السوق.

لتنصل إلى 52 بالمائة بحلول العام المقبل. وقالت الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري في بيان إن "الشراكة ستسهم في دفع خطط دويتشه الخلية للتمويل في تقديم حلول تمويلية سكنية بأسعار أفضل للمواطنين، مما يدعم دورنا لمواصلة تحفيز تطوير سوق التمويل العقاري في المملكة".

وذكرت أنه وبموجب اتفاقية الشراكة ستحصل الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري، بشكل منتظم، على محافظ التمويل العقاري، التي صدرت عن دويتشه الخلية للتمويل، بالإضافة إلى تقديم تسهيلات ائتمانية بصيغة المرابحة، الذي يسمح بإصدار التمويلات العقارية للمواطنين.

ونسبت وكالة الأنباء السعودية للرئيس التنفيذي للشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري فابريس سوسيني إن "هذه الاتفاقية تشكل شراكة قوية وفعالة مع دويتشه الخلية للتمويل".

وأوضح أن الاتفاقية ستسهم في تحقيق أهداف الشركة في زيادة نسب تملك المواطنين للمنازل بتمكينهم من الحصول على التمويل بشكل أكثر يسراً لإعادة تشكيل السوق وتعزيز فعالية التمويل العقاري عبر تحسين ظروف التمويل والسيولة.

وتأتي الشراكة في أعقاب الإعلان الأخير للشركة السعودية لإعادة التمويل

لتنصل إلى 52 بالمائة بحلول العام المقبل. وقالت الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري في بيان إن "الشراكة ستسهم في دفع خطط دويتشه الخلية للتمويل في تقديم حلول تمويلية سكنية بأسعار أفضل للمواطنين، مما يدعم دورنا لمواصلة تحفيز تطوير سوق التمويل العقاري في المملكة".

وذكرت أنه وبموجب اتفاقية الشراكة ستحصل الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري، بشكل منتظم، على محافظ التمويل العقاري، التي صدرت عن دويتشه الخلية للتمويل، بالإضافة إلى تقديم تسهيلات ائتمانية بصيغة المرابحة، الذي يسمح بإصدار التمويلات العقارية للمواطنين.

ونسبت وكالة الأنباء السعودية للرئيس التنفيذي للشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري فابريس سوسيني إن "هذه الاتفاقية تشكل شراكة قوية وفعالة مع دويتشه الخلية للتمويل".

وأوضح أن الاتفاقية ستسهم في تحقيق أهداف الشركة في زيادة نسب تملك المواطنين للمنازل بتمكينهم من الحصول على التمويل بشكل أكثر يسراً لإعادة تشكيل السوق وتعزيز فعالية التمويل العقاري عبر تحسين ظروف التمويل والسيولة.

وتأتي الشراكة في أعقاب الإعلان الأخير للشركة السعودية لإعادة التمويل

الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها الرياض، والتي يشكل الشباب نسبة كبيرة من سكانها.

وتشير التقديرات إلى أن نحو 1.2 مليون سعودي عاجزون عن امتلاك مسكن بإمكاناتهم الذاتية.

واستهدفت الحكومة في السنوات الماضية معالجة مشكلة نقص المساكن المتاحة للمواطنين عبر زيادة نسبة تملكهم للمساكن بواقع 5 بالمائة على الأقل

25 عاماً، ما يسهم في توفير الاستقرار للمواطنين طوال فترة التمويل.

ويعتبر توفير المساكن بأسعار مناسبة للسعوديين البالغ عددهم حوالي 21 مليوناً، إحدى أكبر المشكلات

أعطى الصندوق السيادي السعودي زخماً جديداً لقطاع الإسكان من خلال إبرام شراكة جديدة تهدف إلى توسيع محفظة استثماراته في مجال التمويلات العقارية وتنفيذ برامج لتسهيل قروض المواطنين الساعين لامتلاك منازل.

الرياض - كشف صندوق الاستثمارات العامة السعودي عن برنامج جديد لتنفيذ استراتيجيته المتعلقة بدعم قطاع الإسكان في إطار برنامج التحول الاقتصادي ورؤية المملكة 2030.

وأبرمت الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري، الذراع الاستثمارية في مجال العقارات للصندوق السيادي، اتفاقية شراكة في العاصمة الرياض مع شركة دويتشه الخلية للتمويل.

وتشمل الاتفاقية برنامج شراء محافظ عقارية وتقديم تسهيلات مالية بقيمة تتجاوز 2.25 مليار ريال (600 مليون دولار)، لضخ المزيد من السيولة في قطاع الإسكان وضمان استقرار ونمو سوق التمويل العقاري في البلاد.

كما تهدف الاتفاقية إلى خفض المعدل السنوي للربح على التمويل المقدم للمواطنين من شركة دويتشه الخلية للتمويل بنسبة 36 بالمائة، مما يسهم في زيادة فرص تملك المساكن للأسر السعودية.

وبموجب الاتفاقية كذلك، ستقوم دويتشه الخلية للتمويل بزيادة تقديم عقود التمويل العقاري طويل الأجل بمعدل ربح ثابت، مع استحقاق يصل إلى



شراكة تدعم خطط الإصلاح